كلية الحقوق

حقوق الإنسان في القانون والتنظيم الدوليين..؟

الأستاذ الدكتور

محمد على الصافورى

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق– جامعة المنوفية

٢٠٢٣ /٢٠٢٤

حقوق الإنسان فى القانون والتنظيم الدوليين.....؟

تعتبر قضية حقوق الإنسان، أبرز القضايا التى تشغل دول وشعوب العالم أجمع، فهى دائماً على رأس أولويات المنظمات والهيئات الدولية وكذلك حكومات وشعوب العالم المختلفة.

ومن البديهى الا يثور مثل هذا الاهتمام الكبير بحقوق الإنسان إلا إذ كانت هذه الحقوق فى أزمة، أو غير متحققة على وجهها الصحيح فى مجتمع معين أو بالأحرى فى أغلب المجتمعات.

ولقد تجلى هذا الاهتمام البالغ بمسألة حقوق الإنسان فى التمييز بين ثلاثة أجيال من الحقوق على النحو التالى:

- **الجيـــل الأول،** ويتمثل فى الحق فى الحياة والحق فى الاعتقاد والحق فى الحرية والتنقل، وكذا حرية الرأى وحرية التعبير عن الرأى ....ألخ.
- **والجيل الثانى،** يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالحق فى العمل والحق فى الملكية وفى التعليم وفى العيش فى مستوى لائـــق وفى المســـاواة ...ألخ.
- **أما الجيل الثالث،** فيشمل الحق فى بيئة نظيفة والحق فى الأمن والعيش فى سلام والحق فى التنمية الشاملة والتراث الإنساني المشترك، وهى حقوق تتحقق للشعوب وليس للأفراد، فهى تستهدف تحقيق الاندماج بين شعوب العالم ومن ثم المعالجة العالمية، أو بالأحرى التناول العالمى لقضايا حقوق الإنسان([1]).
- وقد دعم هذا المعنى الواسع لحقوق الإنسان، وجود مجموعة من المنظمات مثل: منظمة العقو الدولية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية .....إلخ، وجميعها يمتد نشاطها إلى كل دول العالم، وبناء عليه تم إنعقاد المؤتمر الأممى لحقوق الإنسان فى "فيينا" خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٥ يونيو عام ١٩٩٣، والذى انتهى إلى عدد من التوصيات، **أهمها:**
- ضرورة القضاء على التفرقة العنصرية فى دول العالم المختلفة.
- التوسع فى إنشاء لجان قومية لحقوق الإنسان.
- توسيع مفهوم حقوق الإنسان، بشكل يتناسب مع تنوع الشرائع والأعراق والانتماءات المتعددة والتى يكون لها بعض الخصوصيات التى تنفرد بها وتستوجب حقوق خاصة (كالمرأة والطفل والأقليات الطائفية والعرقية....إلخ)، وذلك لتحقيق وحماية الاستقلال النسبى لكل فئة.

---

[1]) **مسعد فائق: دور المستقبل العربى، بيروت، ١٩٩٩، ص٥.**

وفى العام ١٩٩٨ أنشئت المحكمة الجنائية الدولية، والتى دخلت حيز التنفيذ فى يوليو من العام ٢٠٠٢، لتكون أول هيئة قضائية دولية لها الولاية العامة فى محاكمة مجرمى الحرب ومرتكبى أية جرائم بحق الإنسانية أو جرائم الإبادة البشرية ....إلخ.

وإن كان هذا الجهد البشرى، الذى استغرق قرونا، فى سبيل التأكيد على حقوق الإنسان وحمايتها ضد أى عسف، والذى بذلته شعوب ودول ومنظمات دولية وأجهزة مدنية وغير مدنية من كافة أرجاء العالم كى تحمى وتحفظ هذه الحقوق، لم ينجح حتى الآن فى تحقيق أهدافها وإلى وقتنا الحاضر، لذا فإن الأمر يحتاج إلى إعادة النظر فى الواقع الدولى المعاصر، لتقدير مدى مناسبته لتحقيق أهداف الإنسانية فى كفالة عيش آمن ومستقر لكافة شعوب العالم.

وما نتوخاه هو مجرد وصف لواقع حقوق الإنسان فى العالم المعاصر لكشف مدى تناقضه مع ما تقضى به الإعلانات والمواثيق المختلفة لحقوق الإنسان([1]).

بالرغم من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليكون لها ولاية عالمية فى محاكمة مجرمى الحرب والمسئولين عن أية فظائع تمس حقوق الإنسان إذا ما تقاعس قضاء الدولة المعنية (القضاء الداخلى) عن محاسبة مرتكبى هذه المخالفات.

فقد يبدو – لرجل القانون الدولى – أن الأمم المتحدة قد نجحت فى الحيلولة دون قيام حرب عالمية ثالثة، على العكس من سابقتها، عصبة الأمم، إلا أن الحقيقة هى أن هذه الهيئة (الأمم المتحدة) قد عجزت فعليا عن تحقيق الأمن والسلم الدوليين فى هذا العالم([2]).

وأنه بالرغم من نص المادة الثانية (الفقرة الرابعة) من ميثاق الأمم المتحدة على أن : " يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية، عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، ضد سلامة الأراضى، أو الاستغلال السياسى لأى دولة" فإننا نرى أن الدول لم تكف عن استخدام القوة فى تعاملاتها مع الدول الأخرى([3]).

---

[1]) تمخضت الجهود الدولية عن عدد من المواثيق التى تؤكد وتحمى حقوق الإنسان على مدار التاريخ الحديث، والتى يتجاوز عددها المائتين وثيقة أخذت شكل الاتفاقيات Convention والمواثيق Charters والإعلانات Declarations والمعاهدات Treatys والبروتوكولات Protocols، إيمان حمدى محمد عمار، المنظمات التربوية لدعم حقوق الإنسان، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية، ٢٠٠٥، ص٣.

[2]) ويعزو البعض عدم نشوب حرب عالمية ثالثة، ليس إلى جهود هيئة الأمم المتحدة، ولكن إلى توازن الرعب النووى بين الدول العظمى، ومن ثم الإحساس بأن أى حرب عالمية سوف تؤدى إلى فناء البشرية بأسرها.
صلاح الدين عامر، الأمم المتحدة فى عالم متغير، بحث منشور فى مجلة الأمن والقانون، لسنة السادسة، العدد الأول، كلية شرطة دبى، ١٩٩٨، ص٢٤٦.

[3]) فى فلسطين، وأوكرانيا، واليمن، وإيران والعراق ....إلخ.

وبالرغم من أن المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة قد نصت على أن : " رغبة فى أن يكون العمل الدولى الذى تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمم بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ الأمن والسلم الدوليين، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات.

ويعمل مجلس الأمن فى أداء هذه الواجبات، وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن، لتمكينه من القيام بهذه الواجبات والمبينة فى الفصول "٦، ٧، ٨، ١٢".

ومع هذا فقد فشل مجلس الأمن بالقيام بواجباته نحو تحقيق تأمين السلم والأمن الدوليين. ويشهد بذلك الواقع العملى القائم فى هذا العالم فى الوقت الراهن، ففى كثير من المسائل التى عرضت عليه كما فى حالة حرب يونيو ١٩٦٧ فى الشرق الأوسط، وكذلك فى حرب ١٩٩٠ – ١٩٩١ التى نجمت عن غزو العراق للكويت([1]).

كما أنه بالمخالفة لكل قواعد القانون الدولى العام، وخاصة تلك المتعلقة بالأنهار الدولية، وتوزيع المياه بين الدول المشاطئة للنهر الواحد، فقد قامت إثيوبيا ببناء سدها المنيع، والذى أسمته سد النهضة، دون أن تراعى حقوق الدول الأخرى فى مياه النهر، لتنفرد هى بالقدر الأعظم من المياه بالمخالفة لكل قواعد القانون الدولى.

ورغم محاولات كل من مصر والسودان، وجهودهما المبذولة للتفاهم مع دولة إثيوبيا سواء بشكل مباشر أو من خلال المنظمات الدولية، مارست إثيوبيا أعلى درجات التعنت وأصرت على الاستمرار فى بناء السد حتى النهاية رافعة شعارات.

- لا للحديث عن إيقاف العمل بالسد.
- لا للحديث عن مواصفات السد (ارتفاعه وسعته وسعة تخزينه).
- لا للحديث عن تقسيم حصص المياه.

فى تحد صارخ وواضح لقواعد القانون الدولى العام، دون أن تتمكن أى دولة من الدول صاحبة المصلحة (خاصة مصر والسودان) أو أية منظمة دولية، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة من اتخاذ أى إجراء تجاه إثيوبيا، يجعلها تلتزم باحترام قواعد القانون الدولى العام،

---

[1]) ولعل أهم أسباب فشل مجلس الأمن فى القيام بدوره فى حماية السلم والأمن الدوليين هو:

أولاً: تمتع بعض الدول العظمى من أعضاء المجلس الدائمين بحق النقض، مما يتيح تفويض قرارات المجلس.

ثانياً: سقوط الاتحاد السوفيتى، وقيام دولة روسيا التى خلفت هذا الاتحاد فانتهى بذلك عصر الثنائية القطبية القائدة للعالم وذلك لانضمام روسيا– عمليا– إلى جانب العالم، ليصبح العالم بذلك ذو قطب واحد، هو القطب الأمريكى، لينتهى بذلك توازن القوى فى العالم.

ومن ثم احترام حقوق الدول المشاطئة لنهر النيل وخاصة مصر والسودان، وهما الدولتان الأكثر تضررا من جراء مشروع سد النهضة([1]).

كما أنه من الملاحظ فى (المائة) سنة الأخيرة أن التنظيم الدولى يتنامى – بمعنى أن اعداد الدول التى تنضم إلى هيئة الأمم المتحدة، فى تزايد مستمر ..الأمر الذى أدى إلى التغير الدائم فى طبيعة العلاقات الدولية، الى درجة توقع أن تختفى الدولة الوطنية، لكن ما يحدث فعليا هو ان العلاقات بين الدول وبعضها البعض خارج إطار منظمة الأمم المتحدة، هى أكثر فعالية من علاقات الدول فيما بينها فى اطار منظمة الأمم المتحدة، الأمر الذى ينذر باضعاف دور هيئة الأمم الذى كان ينبغى – بحسب الغاية التى كانت مُرجوة من إنشائها– أن تكون نواة، على الأقل، لنوع من الاتحاد بين دول العالم جميعها لتحقيق أمن وسلامة بل ورفاهية كل شعوب العالم، على درجة أو أخرى من المساواة.

وتلك هى الاشكالية الحقيقية التى ينبغى أن يلتفت إليها العالم، والتى ينبغى أن يعطيها كل اهتمامه.

ولعل أصدق دليل على عجز التنظيم الدولى الحالى عن تحقيق السلم والأمن الدوليين ما قاله الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة (أنطونيو جوتيريش) فى ١٥ سبتمبر ٢٠٢٢ إبان أعمال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، " من أن العالم يواجه حالة من عدم اليقين والتصدعات الجيوسياسية" وأن هناك تحديات راهنة ابتداء من النزاعات بين الدول وبعضها البعض والتغير المناخى إلى نظام مالى عالمى معطوب يخذل البلدان النامية، إلى الفقر وعدم المساواة والجوع، إلى الانقسامات وانعدام الثقة".

وهذا ما يجعلنا نتساءل:

هل يمكن أن تقوم المسئولية الدولية– حقيقة– تجاه الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان طبقا لأحكام القانون الدولى؟ أو تجاه تلك التى تستولى بالقوة على أراضى دولة أخرى، أو تلك التى تمارس سياسة التهجير القسرى لشعب ما من أرضه بغرض الاستيلاء على هذه الأرض؟([2])

---

[1]) سبق وأن أقامت إثيوبيا سدا يسمى سد تاكيزى على نهر عطبرة المشترك مع مص والسودان، دون أن تعترض هاتان الدولتان على اساس أن سعة هذا السد لم تتجاوز ٩ مليارات متر مكعب، وهى سعة لا تضر بمصلحة أى من البلدين ولا تؤثر بالتالى على حصصهما فى مياه النهر، فضلا عن أن اثيوبيا كانت قد أقامت إثنا عشر سدا آخرين، لم تعترض عليها لا مصر ولا السودان لعدم تضررهما.

ومن الجدير بالذكر أنه كان قد سبق أن أقامت اثيوبيا، سدا على نهر أومو المشترك بينها وبين كينيا، مع تعهدها بعدم الاضرار بمصالح كينيا المائية ومع هذا فقد قطعت المياه تماما عن شمال كينيا.

[2]) مثل ما تمارس إسرائيل تجاه الفلسطنين، وخاصة في قطاع غزة، حيث تشن ضدهم حرب إبادة منذ التاسع من أكتوبر ٢٠٢٣، ولا تزال مستمرة حتى وقت كتابة هذه السطور ٢٠٢٣/١١/١٥.

نرى أن هناك غموض يكتنف كيفية عقاب الدول التى تنتهك حقوق الإنسان!!

إن التطبيق العملى لمبادئ هيئة الأمم المتحدة يجعل من هذه المسألة أمراً مثيراً للجدل وحقيقة فإن التنظيم الدولى مازال يخضع لأهواء ومصالح دولة ما، أو مجموعة معينة من الدول، الأمر الذى يصعب معه تطبيق أحكام القانون الدولى على وجهه الصحيح([1])، ([2]).

إذن، فنحن سكان هذا العالم فى حاجة إلى:

- وضع مفهوم جديد للعالم: فالعالم ليس دولا ومنظمات دولية، وإنما هو بحكم طبيعة الأشياء بشر يعيشون معا على كوكب واحد، فهو عالم واحد وليس عوالم متعددة .
- إنشاء أجهزة متخصصة: تؤمن التواصل والتعاون بين الشعوب وبعضها البعض وخاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادى، فإن عدم المساواة الاقتصادية بين الشعوب يؤدى بالضرورة إلى تعطيل حريات الأفراد ومن ثم إهدار حقوق الإنسان.
- يقول مونتسيكو "إن كل إنسان يملك سلطة يميل بالفطرة إلى تجاوزها"، Tout homme qui a du Pouvoir , est Porte a en abuser"

وهذا يجعلنا فى حاجة إلى مفهوم جديد لحقوق الإنسان.

وهذا المفهوم لن يأتى إلا بالتعليم، فالتعليم هو أهم وسائل حماية حقوق الانسان وعلى ذلك فإنه ينبغى صياغة اساليب التعليم على نحو يؤدى إلى تحسين تكوين ضمائر الافراد وذلك

---

[1]) يفسر الأستاذ الدكتور، مصطفى سيد عبد الرحمن هذه الالة بالأسباب الآتية=:

أ- الأحادية القطبية: التى تتمثل فى إنفراد دولة الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم.. مع صعوبة تصور إمكانية تغيير هذا الوضع.

ب- فشل مجلس الأمن فى حل النزاعات الدولية، نتيجة لإنفراد الولايات المتحدة الامريكية بحكم العالم، ربما حتى هذه اللحظة، حتى أصبح، أى مجلس الأمن، وكأنه جهاز تابع للولايات المتحدة، إذ لا يستطيع هذا المجلس أن يتخذ قرارات لا ترضى عنها الولايات المتحدة، مثل عجزه عن اتخاذ أى قرار ضد دولة إسرائيل رغم انتهاكاتها لكل قواعد القانون الدولى العام، فى نفس الوقت الذى اتخذ فيه قرارات متشددة غير مسبوقة تجاه الكثير من الدول العربية، الأمر الذى أدى بالضرورة إلى تعطيل أحكام القانون الدولى.

ج- العلاقات الدولية غير المتوازنة – ومن ثم إضعاف الدولة الوطنية، وذلك نتيجة لإنشاء كيانات اقتصادية كبرى تعمل لصالح مجموعة معينة من الدول تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، مثال مجموعة الدول الصناعية السبع، التى تتحكم فى اقتصاديات العالم بما لا يخدم إلا مصالح أمريكا إلى أن ينتهى إلى القول بعدم جدوى القانون الدولى العام.

أنظر: مصطفى سيد عبد الرحمن، الإجراءات أمام القضاء الدولى فى ظل طرق التسوية السلمية للنزاعات الدولية، صفحات ١٨، ٣٠.

[2]) وقرر البروفيسور ميشيل فيلارى، فى هذا الصدد أن وجود منظمات دولية إقليمية، رغم وجود هيئة الأمم المتحدة، لهو دليل قاطع على أن هيئة الأمم المتحدة قد فشلت فى التقريب بين الدول وفى تحقيق السلم والأمن الدوليين بين جميع دول العالم..Michel Viblary, opcit

بتعليمهم احترام الأديان كافة وكذا احترام آراء الأخرين، ومن ثم التركيز على أن التمتع بالحقوق والحريات العامة يستهدف بشكل أساسى:

- احترام الانسان.
- تحقيق الرفاهية.
- إسعاد جميع البشر.

وهذا لا يتحقق إلا بالتعليم الذى يقود إلى إقامة مجتمع سياسى متوازن، يقود بدوره إلى تحقيق مجتمع إنسانى تتحقق فيه الحرية والمساواة للجميع.

تكريس البحث العلمى والتقنيات الحديثة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق بين البشر والبيئة التى يعيشون فيها، وذلك ببذل أكبر جهد لإصلاح ما أفسدته التقنيات الغابرة أو القائمة والعودة بالطبيعة إلى سيرتها الأولى، ليعود البشر إلى بيئتهم الطبيعية ليعيشوا فيها مسالمين وآمنين.